وأما ما سوى ذلك فليس بزائد على نفس المرسوم ولا هو كالصفة له أصلا وهو على نحو قولنا في واجب الوجود انه الوجود الذي لا يفتقر إلى غيره في وجوده فإن ما به التمييز ليس إلا سلب الافتقار إلى الغير لا غير وأما مدلول اسم الوجود فإنه لا يستدعي من جهة اخذه في الرسم أن يكون صفة داخلة في المرسوم و لا زائدة عليه خارجة عن معناه بل لو كان هو نفس الذات المرسومه كان الرسم بالنظر الى الصناعة الرسمية صحيحا .

وعند هذا فلا بد من الإشارة إلى أقسامها وهي تنقسم إلى معللة وإلى غير معللة .

فأما المعللة منها فهي كل حكم يثبت للذات بسب معنى قام بالذات ككون العالم عالما والقادر قادرا ونحوه وقد زاد أبو هاشم ومن تابعه من المعتزله في ذلك اشتراط الحياة فعلى مذهبه إيجاب الأحوال المعللة ليس إلا للصفات التي من شرطها الحياة كالعلم والقدرة ونحوه وأما ما لا تشترط فيه الحياة من الصفات فلا وذلك كالسواد والبياض ونحوه والمستند له في الفرق أن ما من شرطه الحياة كالعلم ونحوه أنما يتوصل إلى معرفته من معرفة كون ما قام به عالما ولا كذلك السواد والبياض فإنه مشاهد مرئى فلا يفتقر إلى الاستدلال عليه بكون ما قام به أسود وأبيض فلهذا جعل علة ثم ولم يجعل علة ههنا .

والمحقق يعلم أن التوصل إلى معرفة وجود الشئ من حكمه أو ما يلزم من الآثار إنما هو فرع كونه مؤثرا له وملزوما فإذا يجب جعله عله من ضرورة معنى لا يتم إلا بالنظر إلى عليته ثم إن الحركة قد تكون طبيعية وليس من شرطها الحياة وقد تكون إرادية من شرطها الحياة ولا محالة أن نسبة الحركة الطبيعية إلى كون المحل متحركا كنسبة الحركة الإرادية إلى كون المحل متحركا فيما يرجع إلى المعرفة والخفاء ومع